رئاسة مجلس الوزراء
مجلس الخدمة المدنية
رقم الصادر : ٢٩/ص/١
بيروت ، في ١ شباط ٢٠٠٢

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

إ.غ

دولة رئيس مجلس الوزراء

الموضوع : تقرير حول الفائض في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واقتراحات لتطوير أنظمة الخدمة العامة .

المرجع : - المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ .
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (نظام الموظفين) .

إن هيئة مجلس الخدمة المدنية ،

تنفيذاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ المتعلق بالفائض ،

وعطفاً على الكتابين المرفوعين إلى دولتكم رقم ٢٢٥/ص١ تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٧ ورقم ٢٣٧/ص١ تاريخ ٢٠٠١/١١/١٣ .

تتشرف مجدداً بأن تعرض لدولتكم الوقائع التالية ، وذلك لبيان ما آلت إليه الأوضاع في موضوع الفائض حتى تاريخه :

أولاً : في الوقائع :

١ - تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم / ٧١ / تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٢ المتعلق بدرس أوضاع الفائض وسُبل إلحاقهم بأي من الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات أو اتحادات البلديات التي تطلب التعيين أو الاستخدام أو التعاقد وفقاً لاحتياجاتها (المستند رقم — ١ -) ، بادر مجلس الخدمة المدنية إلى وضع النص اللازم لأجل تنفيذ القرار المذكور ، حيث صدر بتاريخ ٢٠٠١/٤/٥ المرسوم

رقـــم ٥٢٤٠ الذي حدد مفهوم الفائض في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وكيفية إلحاق المعنيين به وتسوية أوضاعهم (المستند رقم – ٢ –) .

٢ – بالاستناد إلى المرسوم المذكور رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، ولا سيما المواد ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٢ مـــنه ، قام مجلس الخدمة المدنية وفقاً للصلاحيات التي أنيطت به ، بإصدار التعميم رقم / ٤ / تاريخ ٢٠٠١/٤/١٩ ، الذي وُجِّهَ إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديـــات ، وطلب منها إعداد بيـــان بأسمـــاء العاملين لديها المعتبرين من الفائض وفقاً للأسس التي حددها المرسوم الآنف الذكر ، إضافة إلى بيان بعض المعلومات عنهم ، مع بيان بحاجتها من هؤلاء الأشخاص للعمل لديها (المستند رقم – ٣ –) .

٣ – في مـــوازاة ما تقدم ، تم بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ توجيه كتاب إلى وزارة الداخليـــة والبلديـــات طُـــلب مـــنها الإيعاز إلى البلديات التي هي بحاجة إلى أشخاص من الفائض للعمل لديها ، بأن تعمل بالســـرعة الممكـــنة على تأمين المعلومات المطلوبة وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، وفي حـــدود المهل المذكورة فيه ، وذلك عن طريق ملء الاستمارة التي أرفقت بالكتاب المذكور ومن ثم إرسالها مباشرة إلى مجلس الخدمة المدنية (المستند رقم – ٤ –) .

٤ – في مقابل المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ، واستكمالاً للإجراءات الآيلة إلى ضبط الوضع الإداري وترشيد الإنفاق ووقف الهدر ، ولأجل الحصول على بيانات تفصيلية وواضحة عن **سائر العاملين** في الإدارات والمؤسســـات العامة لأجل معرفة الأعداد الحقيقية لهم ، ولأنه من دون ذلك يتعذر الحصول عـــلى معلومات تساعد على السير في أي إجراء إصلاحي حاضراً ومستقبلاً ...، اصدر دولة رئيس مجـــلس الـــوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ **التعميم رقم ٢٠٠١/٢٢** طلب بموجبه من جميع الإدارات والمؤسســـات العامـــة والمراكز والهيئات والمكاتب الملحقة أو التابعة لتلك الإدارات والمؤسسات أو العامـــلة تحـــت إشـــرافها ، إبلاغ الموظفين المؤقتين والمتعاقدين والمتعاملين والأجراء بمن فيهم عمال الفـــاتورة وســـائر العامـــلين لديهـــا بأي صفة أو تسمية كانت (من غير الموظفين أو المستخدمين الدائمـــين) وجوب تعبئة الاستمارة التي أرفقت بالتعميم المذكور ، وضمن الأصول التي حـــددت فيه ، وإيداعها مجلس الخدمة المدنية في مهلة أقصاها ٢٠٠١/٦/٦.

إضـــافة إلى ذلـــك ، كُلف التفتيش المركزي مراقبة مدى التزام الإدارات والمؤسسات العامة تطبيق مضمون التعميم المذكور ، وإيداع رئاسة مجلس الوزراء في مهلة أقصاها ٢٠٠١/٦/٢١ تقريراً مفصلاً يضمنه النتائج والإجراءات التي اتخذها في هذا الشأن (المستند رقم – ٥ –) .

٥ – تـــنفيذاً لمـــا جاء في التعميم رقم ٢٠٠١/٢٢ الذي أصدره دولة رئيس مجلس الوزراء ، أودعت الإدارات والمؤسســـات العامة مجلس الخدمة المدنية لوائح بأسماء العاملين لديها من الأشخاص المعنيين بالتعميم المذكور .

وبالاســـتناد إلى تلك اللوائح ، وفي سبيل التأكد من مدى صحتها ومن أنها مطابقة للأعداد الحقيقيـــة للموظفين المؤقتين والمتعاقدين والمتعاملين والأجراء بمن فيهم عمال الفاتورة وسائر العاملين بـــأي صـــفة أو تســـمية كـــانت ، العامـــلين في حينه وحتى تاريخه بصورة فعلية في تلك الإدارات والمؤسســـات العامة والمراكز والهيئات والمكاتب التابعة لها أو الملحقة بها ، بادر مجلس الخدمة المدنية ، بعـــد أن أنجز إدخال جميع الاستمارات التي وردت إليه في الحاسوب الآلي ومكنتها ، بتوجيه ثلاث كـــتب إلى إدارة التفـــتيش المركـــزي رقـــم ٢٠٠/ص١ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٢ ورقم ٢٠٣/ص١ تـــاريخ ٢٠٠١/٩/١٥ ورقـــم ٢٢٠/ص١ تـــاريخ ٢٠٠١/١٠/١٠ ، طـــلب بموجبه من الإدارة المذكـــــورة ، بعـــد أن زودها بلائحة مفصلة بالإدارات العامة والمؤسسات العامة **التي أودعت** هذا المجلس لوائح **بأعداد العاملين** لديها من المعنيين بالتعميم رقم ٢٠٠١/٢٢ ، إجراء اللازم لجهة مطابقة الـــلوائح المذكورة مع الواقع الفعلي في تلك الإدارات والمؤسسات العامة لكي يتمكن من وضع تقرير مفصل وصحيح حول الموضوع وبالسرعة الممكنة (المستند رقم – ٦ –) .

كما وجّه كتاباً آخر إلى الإدارة المذكورة ، رقمه ٢٠٨/ص١ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٩ ، يتعلق هـــذه المـــرة بالإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات التي **لم تودع** هذا المجلس لوائح **بالفائض** لديهـــا بالاســـتناد إلى تعميمه رقم ٢٠٠١/٤ ، طالباً منها إجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن وبيان حاجـــة تـــلك الإدارات الفعلية للأشخاص العاملين لديها مهما كانت تسمياتهم وصفاتهم ، ليبنى في ضوء ذلك على الشيء مقتضاه (المستند رقم – ٧ –) .

وبتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٠ قمنا مجدداً بإيداع التفتيش المركزي كتاباً برقم ٢٢١/ص١ يتضمن لوائح بالفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات الذين تم إحصاؤهم ، للمطابقة مـــع الواقـــع الفعلي لديها ، وفيما إذا كان هناك عناصـــر أخـــرى ممن ينطبق عليهم المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ولم يجرِ إحصاؤها بعد (المستند رقم – ٨ –) .

ثانياً : في النتائج المستخلصة :

١ – بالاستناد إلى ما تقدم ، وعطفاً على المعلومات التي توافرت لدى هذا المجلس حول العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات – بصفة موظف مؤقت ، متعاقد ، أجير ، متعامل ، عامل فساتورة ، أو سواه من التسميات ، والتي أودعت إليه عن الأشخاص المعنيين بالموضوع ، وبعد أن تم إدخال كافة المعلومات المذكورة في الحاسوب الآلي بطريقة منهجية ومبرمجة ، تم لأول مرة ، تفكيك هذا اللغز ، والتوصل إلى معرفة الأعداد الحقيقية لهؤلاء العاملين في القطاع العام والفائض من بينهم (من غير الموظفين والمستخدمين الدائمين) ، وذلك وفقاً للتفصيل التالي :

أ – جدول بهؤلاء العاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات

	موظف مؤقت	متعاقد	أجير	متعامل	عامل فاتورة	سواه	المجموع
الإدارات العامة	٦٩	١٤٧٢	٢٦٧٥	١٦٩٦	١٦٨	١١٧	٦١٩٧
المؤسسات العامة	١٣٠	١٢٤٤	٢٧٩٣	٢٩	٦٨٨	١٠٣٣	٥٩١٧
البلديات	٦	٧٧	١٠٩٢	٣	١٠٠	٢٢١	١٤٩٩
المجموع	٢٠٥	٢٧٩٣	٦٥٦٠	١٧٢٨	٩٥٦	١٣٧١	----
المجموع العام							١٣٦١٣

ب – جدول بالفائض في الإدارات العامة والمؤسسات العامة وبعض البلديات :

- مجموع الفائض في الإدارات العامة (من دون وزارة الإعلام) : ١٩٤٠ شخصاً
- مجموع الفائض في المؤسسات العامة : ١٥٨٣ شخصاً
- مجموع الفائض في وزارة الإعلام (وحدها) : ١٣٦٣ شخصاً .
- مجموع الفائض في ٥٢ بلدية : ١١٥ شخصاً .

- المجموع العام : **٥٠٠١** شخصاً .

النتيجة العامة : – مجموع هؤلاء العاملين : ١٣٦١٣ شخصاً

– مجموع الفائض (من بين العاملين) : ٥٠٠١ شخصاً .

بعد أن تم تحديد عدد الفائض وتسمياتهم والمؤهلات العلمية لدى كل منهم بحسب اللوائح التي أودعت هذا المجلس ، واستناداً إلى نص المادتين (٨) و (١٢) من المرسوم رقم ٥٢٤٠/٢٠٠١ ، بادرنا إلى توجيه كُتب إلى الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات التي أبدت حاجتها إلى أشخاص للعمل لديها ضمن مواصفات ومؤهلات معينة ، طالبين منها استخدام بعضهم

بصـــفة أجراء ، أو تنظيم عقود مع البعض الآخر وتكليفهم بالمهام أو الوظائف المقترح التعاقد معهم عليها وتنفيذها حسب الأصول ، وذلك من أصل العدد المبين في الجدول أدناه :

	اسم الوزارة	عدد الفائض لديها
١	رئاسة مجلس الوزراء	١٧
٢	وزارة العدل	٦٣
٣	وزارة الخارجية والمغتربين	١١
٤	وزارة المالية	١٠٨
٥	وزارة الدفاع الوطني	ـــــ
٦	وزارة الداخلية والبلديات	٨١
٧	وزارة الأشغال العامة والنقل	١١٥
٨	وزارة التربية والتعليم العالي	٤٩
٩	وزارة الصحة العامة	٨٤٢
١٠	وزارة الاقتصاد والتجارة	٢١
١١	وزارة الزراعة	٢٠٥
١٢	وزارة الاتصالات	٧
١٣	وزارة العمل	٢٢
١٤	وزارة الاعلام	١٣٦٣
١٥	وزارة الطاقة والمياه	٣٦
١٦	وزارة السياحة	٧
١٧	وزارة الثقافة	٦٩
١٨	وزارة البيئة	ـــــ
١٩	وزارة المهجرين	٢٤٣
٢٠	وزارة الشباب والرياضة	٤
٢١	وزارة الشؤون الاجتماعية	ـــــ
٢٢	وزارة الصناعة	١٠
٢٣	التفتيش المركزي	١٢
٢٤	مجلس الخدمة المدنية	٢
٢٥	ديوان المحاسبة	١٦
	المجموع	**٣٣٠٣**

بناء عليه ، تم حتى تاريخه إنجاز الخطوات التالية :

١ — تلبية حاجة وزارة الإعلام من الفائض بصورة نهائية وعددهم / ٦١٢ / شخصاً من أصل / ١٣٦٣/ شخصاً استقال منهم / ١٤ / شخصاً وتوفي شخصان اثنان وبلغ السن لتاريخه / ٩ / أشخاص ، فيكون العدد المتبقي منهم / ١٣٣٨ / شخصاً (الجدول مرفق ربطاً) .

٢ — تسوية أوضاع الفائض في بعض الوزارات والإدارات العامة (الجدول مرفق ربطاً) .

والتي نستخلص منها النتائج التالية :

أ - **مجموع عدد الفائض في الإدارات العامة وحدها :**

— في وزارة الإعلام : ١٣٣٨ شخصاً .

— في سائر الوزارات : ١٩٤٠ شخصاً

المجموع : ٣٢٧٨ شخصاً

ب - **مجموع الفائض من الإدارات العامة الذين تم توزيعهم (حتى تاريخه) على الإدارات العامة وبعض البلديات التي أبدت حاجة لذلك :**

— تلبية حاجة وزارة الإعلام من الفائض لديها : ٦١٢ شخصاً .

— توزيع فائض وزارة الإعلام على بعض الإدارات العامة والبلديات : ٦٤٥ شخصاً .

— تسوية أوضاع وتوزيع فائض من الإدارات العامة على إدارات عامة أخرى : ٣١٦ شخصاً .

المجموع **١٥٧٣ شخصاً** .

ثالثاً : **فيما خص الفائض في المؤسسات العامة والبالغ عددهم ١٥٨٣** ، لقد ارتأينا بالحالة الحاضرة ، التريث في إجراء عملية توزيعهم ، وذلك لحين جلاء ما ستؤول إليه الأوضاع بالنسبة لخصخصة بعض المؤسسات العامة ، ولجهة تنفيذ القانون رقم ٢٢١ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ المتعلق بدمج وتنظيم مصالح المياه . ذلك لأنه قبل معرفة القرار النهائي الذي سيصدر عن الحكومة بهذا الشأن ، فإنه من غير الممكن الشروع في عملية التوزيع المزمعة ، لأن ذلك يتعلق بصورة أساسية بمستقبل تلك المؤسسات ، وبحجم الهيكليات والملاكات التي سترسو عليها والتي يمكن بعد جلاء الأمور بشأنها ، تقرير المناسب وفقاً للمعطيات الواقعية التي ستتوفر عنها .

رابعـــاً : فـــيما خـــص الأعداد المتبقية من الفائض في الإدارات العامة والتي لم يجر توزيعها بعد ، والـــبالغة : (٨١ شخصـــاً بـــاقي من فائض الإعلام + ١٦٢٤ شخصاً باقي من فائض مختلف الإدارات العامة) = ١٧٠٥ شخصاً .

إن الأولويـــة في توزيـــع باقي فائض الإدارات العامة البالغ ١٦٢٤ شخصاً بعد أن تم توزيع فائض وزارة الإعلام باستثناء ٨١ شخصاً منهم ، يقتضي أن ينصب على الإدارات ذاتها لأن معظمها أبدى حاجته إليهم إنما لم تبادر هذه الإدارات إلى تسوية أوضاعهم وفقاً لما نصت عليه أحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

لذلـــك فإن اهتمامنا ينصرف حالياً في ضوء ما تقدم على توزيع هذا الفائض على البلديات التي أبدت حاجتها إلى أشخاص منهم سيما وأن حاجة هذه البلديات تبلغ / ٣٢٤٤ / شخصاً ، وهو رقـــم يفـــوق عـــدد الفائض المتبقي . وإننا من جهة أخرى نرى أن في هذا التوزيع حل أمثل لقضية الفـــائض لناحية تخفيف نفقاتهم عن عاتق الموازنة العامة للدولة على اعتبار أن نفقات أجور ورواتب وتعويضـــات هؤلاء الفائض ، سوف تدفع من موازنات تلك البلديات ، وليس من موازنة الدولة ، وهـــذا من شأنه تخفيف الأعباء المالية على الخزينة ، ويقلل من حجم العاملين في الإدارات العامة ، بما يحقق الغاية المرجوة من توزيع الفائـــض . وإننا نتوقع الانتهاء نهائياً من هذا الموضوع ، وحسم تلك الظاهرة في غضون اشهر قليلة قد لا تجاوز النصف الأول من العام ٢٠٠٢ .

إلا أنه ، في موازاة ذلك ، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية :

أ – إن معظـــم الإدارات والمؤسســـات العامة التي أُودعت استمارات عن أشخاص من الفائض وفقاً للائحـــة المـــرفقة بهذا التقرير لم تنظم لهم حتى تاريخه عقود أو قرارات إلحاق وفقاً للأحكام التي نص عليها المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

ب – إن معظم الإدارات العامة التي أعلمت عن وجود عاملين فائضين لديها وأبدت حاجتها إليهم لم تبادر إلى تسوية أوضاعهم وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

ج – إن هـــذا التقرير لا يشمل الفائضين من أفراد الهيئة التعليمية ، لأن الوزارة المعنية لم ترسل إلى هذا المجلس معلومات تتعلق بهذه القضية وذلك تنفيذاً للنصوص الواردة آنفاً .

وتجـــدر الإشارة في هذا المجال إلى أن مجلس الخدمة المدنية قد رأى سابقاً في صدد الطلب إليه إعـــداد مشروع قانون يقضي بتوزيع فائض أفراد الهيئة التعليمية على الوظائف الشاغرة في ملاكات الإدارات العامة ، وفي كتاب رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٤/ص١ تاريخ ١٩٩٩/١٠/٣٠ أن حالـــة إربـــاك ظاهرة تطال أوضاع أفراد الهيئة التعليمية تتمثل بالإعلان عن فائض في أعدادهم في

حين أن الوزارة المعنية تقوم بإجراء تعاقد للتدريس في المدارس الرسمية ، وإعداد مشاريع قوانين لتثبيت المتعاقدين في ملاكها ، كما أنها من جهة أخرى تقوم بإلحاق عدد من أفراد من الهيئة التعليمية بالإدارات العامة أو بالإدارة المركزية في الوزارة المذكورة ، في الوقت ذاته الذي تعلو فيه المطالبة المستمرة عن حاجة المدارس الرسمية لمدرسين ، الأمر الذي دفع هذا المجلس في حينه (خلال العام ١٩٩٩) ، وفي صدد إجراء معالجة جذرية لهذه القضية ، أن طلب من وزارة التربية والتعليم العالي إعداد دراسة دقيقة وواضحة تبين :

- عدد افراد الهيئة التعليمية بمن فيهم الذين اختاروا العودة اليها في ضوء القانون رقم ٩٥/٤٥٤ والتعديلات التي ادخلت عليه .
- عدد المدارس الرسمية على مختلف مستوياتها .
- عدد التلاميذ المسجلين في كل منها والمدرسين الملحقين فيها وفقاً لمواد التعليم .
- حاجة كل مدرسة الى معلمين ومدرسين في ضوء عدد التلاميذ المسجلين فيها مع تحديد مواد التعليم عند الاقتضاء .
- اعادة توزيع افراد الهيئة التعليمية على المدارس الرسمية في ضوء الحاجة الفعلية لكل مدرسة .

لكي يبنى في ضوئها على الشيء مقتضاه ، إلا أن هذا المجلس لم يتلق لتاريخه أي رد في هذا الشأن .

د – إن هذا التقرير ، لم يتضمن أيضاً الفائض الحاصل بنتيجة دمج كل من مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بمجلس الإنماء والإعمار (القانون رقم ٢٩٥ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣) ولا سيما المادة الأولى – الفقرة خامساً منه ، وذلك بانتظار أن تضع اللجنة المؤلفة بموجب قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠١/٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٧/١٤ تقريرها النهائي في هذا الشأن في ضوء الهيكلية الجديدة لمجلس الإنماء والإعمار التي ينتظر إنجازها في وقت قريب .

هـ – إن بعضاً من البلديات التي أُبْدَتْ حاجتها إلى عاملين من الفائض ، لم تبادر حتى تاريخه إلى إصدار القرارات اللازمة بإلحاق هؤلاء للعمل لديها ممن أُرْسِلَتْ لوائح بهم إليها ، وذلك على خلفية أن هؤلاء ليسوا من أبناء البلدة في نطاق البلدية ، في حين أن النصوص لا تمنع هذا الإلحاق .

خامساً : في الاقتراحات المكملة :

استكمالاً لعملية تحديد الفائض وتوزيعهم على الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات ، فإن مشكلة التضخم الوظيفي وظاهرة الهيكليات الفضفاضة وارتفاع معدل الإنفاق على القطاع العام تبقى قائمة نسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني ، ولهذا تبرز الحاجة سريعاً إلى إيجاد حلول جذرية وحاسمة لحل هذه المعضلة المتفاقمة منذ سنوات . فلقد بات القطاع العام يمثل القناة الوحيدة والأساسية لامتصاص البطالة على حساب الخزينة العامة وأموال دافعي الضرائب ،

وبالتالي تفشي ظاهرة إدخال العناصر غير الكفؤة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي هي في الأصـــل في تخمـــة وتراجع مستمر في الإنتاجية والنوعية ، حيث بات هذا الأمر خارج نطاق السيطرة والضبط .

إن الإنفـــاق الكثيف وغير المجدي على عناصر غير منتقاة على أساس الجدارة والاستحقاق ، يترتب عليه ، إضافة إلى الأعباء المالية كما أسلفنا ، تردي في مستوى أداء العنصر الإداري ، مما يعيق أي مسعى لتطوير الموارد البشرية الإدارية لعدم خضوع هؤلاء للأصول والقواعد النظامية المفروضة في الاختـــيار والإعداد والتدريب ، هذا فضلاً عن أن سياسة الرواتب وتدني مستوى الأجور للموظفين الدائمـــين ، لا يشـــكل حافزاً لدى كثير من الأشخاص ذوي الكفاءات المتميزة للاشتراك في مباراة التعيين في الملاك الدائم لقصورها عن تحقيق طموحات هؤلاء للعيش بمستوى لائق وكريم في إطارٍ من الأمن المالي والاجتماعي .

- إن مـــبرر وجـــود الإدارة اليـــوم ومستقبلاً ، ليس فقط توفير الدخل إلى بعض فئات المجتمع من الموظفـــين ، إنمـــا مبرر وجودها هو في الدرجة الأولى أداؤها للمهام المنوطة بها ، وهذا لا يكون إلا بـــإعداد وتدريـــب أشـــخاص مؤهلين للاضطلاع بالعبء الوطني العام ، فلا يبقى في الإدارة مكان للمتطفلين من أصحاب الحظوظ غير المدعومة مراكزهم بقوة الكفاءة والمهارة التي تعزّز بهما الإدارة . لذلك فإننا نعمل على إيجاد نظام متطور ومرن للخدمة العامة يكون منسجماً مع المشاريع الإصلاحية التي يجري إعدادها على كافة الأصعدة ، ولا يشكل خذلاناً لها .

وعـــلى هـــذا الأساس يجب ، لا بل نرجو دعم المشاريع (...) التي من شأنها تحقيق تلك الأهـــداف بما يؤدي إلى ضبط الإنفاق وترشيده وتقليص حجم القطاع العام إلى حدوده الدنيا وإلغاء الوظائف التي لا حاجة لها . وفي هذا الإطار ، أعددنا :

أ - مشـــروع قانون معجل (مرفق ربطاً) يتضمن أحكاماً استثنائية خاصة بالموظفين والمتعاقدين والأجـــراء وسائر المستخدمين والعاملين في الإدارات العامة والمؤسسات العامة ، من شأنه وضع تلك الأهداف على مستوى التطبيق العملي وعدم إبقائها في موقع التنظير الإداري .

ب - مشـــروع نظـــام جديـــد للموظفين (سيرفع إلى دولتكم في حينه) في إطار فلسفة جديدة للخدمة العامة ، تأخذ من خبرات الماضي وتطلعات المستقبل ، وتؤسس لعلاقة مستقرة وثابتة بين

الموظـف والسـلطة والمواطن ، تُؤمَّنْ له من خلاله حقوقاً عادلة ومبَرَرة ، مقابل موجبات أكثر وضوحاً وفعالية .

إن معـايير النـزاهة والاستقامة هي التي يجب أن تسود من الآن وصاعداً مؤسسات القانون العام ، ولذلك نتجه اليوم نحو نظام جديد للموظفين ، **مبتعدين في ذلك عن الحلول النظرية التي لا تتناسـب مع أوضاع لبنان السياسية والاجتماعية** ، ومؤثرين الحلول الواقعية القابلة للتطبيق في حال تأمَّن لها الدعم السياسي اللازم .

إنـه لمن السهل ، لا بل من اليسير جداً ، طرح المشاكل وتعدادها ، إلا أن المعضلة الأساسية والـتحدي الرئيس يبقى في إيجاد **الحلول المناسبة** لتلك المشاكل **بأقل كلفة ممكنة وبسرعة موصوفة** دون إرهاق للخزينة أو استنـزافٍ لها (...) .

فـلا مناص من التسليم بضرورة وبأهمية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والوقت المناسب ، ضمن معايير الكفاءة والنـزاهة كمعايير حاسمة سواءً في التعيين أو الترفيع ، وبالتالي جذب الأشـخاص ذوي القـدرات الـرفيعة الذين يولون اهتماماً أكثر للقيم ، ممن لا يزدهيهم إطراء ولا يسـتميلهم إغراء . وبديهي أن يكون موظف هذا شأنه ، موضع رعاية واحترام ، وأن يكون الأجر المادي الذي يتقاضاه ، هو نظير النفع الذي يعود به عمله على الإدارة والمجتمع على قاعدة :

" إعمل وسوف تكافأ "

– إن الجهـود كافـة ، يجب أن تتركز على الموضوعات الإدارية الأكثر إلحاحاً ، والتي تشكل تحدياً رئيساً لنا لجهة إرساء مفهوم الإدارة القادرة والذكية ، **والعاملة بحجم منخفض وبإمكانات عالية** بما يخـدم مسـيرة الإصـلاح ويعـزز من مكانتها ومصداقيتها أمام الرأي العام وتجعله أكثر تفهماً لها وللمشـاريع الحكوميـة المقترحة ، بما يعيد الثقة بالإدارة وبدورها في منافسة القطاع الخاص . وهذا برأينا يدفع باتجاه الترويج **لنظام القلة والنخبة** الذي يرتكز إلى المبادئ التالية :

أولاً : تحديث شـروط التعيين والتدريب والترفيع ، من خلال اعتمـاد مبدأ التخصص الوظيفي ، ورفع معدلات النجاح في مباريات الخدمـة العامة ، ومنع أي تدخل سياسي في شؤونها كافة .

ثانياً : تقليص حجم الهيكليات إلى أقصى حدّ ممكن ، وإلغـاء آلاف الوظائف التي لا حاجة لها ، وذلك بالتزامن مع وقف التعاقد واستخدام

الأجراء وسائر العاملين تحت أي صفة أو تسمية كانت .

ثالثاً : الاسراع في اعتماد سياسة جديدة للرواتب على قاعدة : " **العمل على قدر المشقة** " " Wages attached to duties " أي باعتماد رواتب موحّدة للوظائف ذات المهام المتشابهة وتوصيفها وفقاً لصعوبتها وحجم مسؤولياتها .

ووضع نظام جديد ومتطور للحوافز على قاعدة

" Work and you will be rewarded "

رابعاً : العمل على تبسيط الإجراءات في جميع الإدارات العامة ومكننتها واختصارها وإعلانها عن طريق وضعها في متناول الكافة باعتماد الوسائل التقنية الحديثة ، مقابل توحيد المراكز والمباني الحكومية اختصاراً للجهد والوقت والمال .

هـــذه العناوين ، من شأنها في حال تم وضعها موضع التطبيق الفعلي ، بعد إصدار النصوص اللازمـــة لها ، أن تنقلنا من إدارة ذات الأنظمة المتشابكة إلى إدارة مبسطة تؤمن سرعة في المعلومات ونوعيـــة في الخدمـــات على قاعدة " **عمل أفضل وإنفاق أقل** " بما يمكننا من كسب رهان المرحلة القادمة .

لكل ما تقدم ، نتشرف برفع هذا التقرير إلى دولتكم آملين الاطلاع والتوجيه % .

هيئة مجلس الخدمة المدنية

العضو بالوكالة	العضو بالوكالة	الرئيس
سميح الريس	يعقوب الصراف	منذر الخطيب

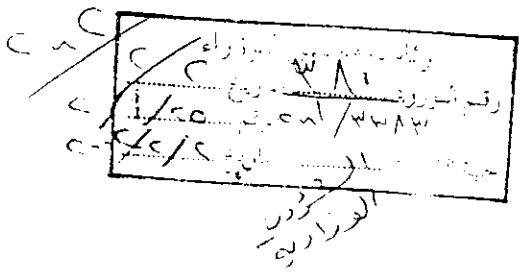

يعرض على مجلس الوزراء
بمراجعة دولة الرئيس

امـين عـام مجلس الـوزراء

سهيل بوجي

الاستئناف - ٨ -

إ.غ

رئاسة مجلس الوزراء
مجلس الخدمة المدنية
رقم الصادر : ١٢٢ / ص١
بيروت ، في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠١

جانب إدارة التفتيش المركزي

الموضوع : إجراء تحقيق حول الفائض .
المرجـــع : المرسوم رقم ٥٢٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٤/٥
(تحديد الفائض) .

إشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه ،

وعطفاً على كتابنا الموجه اليكم رقم ٢٠٨/ص١ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٩ لجهة الطلب اليكم إجراء التحقيق اللازم في الإدارات والمؤسسات العامة الواردة أسماؤها في اللائحة المرفقة في حينه ، حول مدى حاجتها الفعلية للأشخاص العاملين لديها مهما كانت تسمياتهم وصفاتهم وفقاً للصلاحية وتطبيقاً لأحكام المرسوم رقم ٢٠٠١/٥٢٤٠ .

نرفع اليكم مجدداً اللائحة المرفقة بأعداد الفائض في بعض الإدارات والمؤسسات العامة وبعض البلديات ، على رجاء مطابقتها مع الواقع الفعلي لديها ، وفيما اذا كان هناك عناصر اخرى ممن تنطبق عليهم أحكام الفائض الواردة في المرســـوم رقـــم ٢٠٠١/٥٢٤٠ ولم يجرِ احصاؤها بعد .

ومن ثم الإعادة ليبنى في ضوء ذلك على الشيء مقتضاه % .

رئيس مجلس الخدمة المدنية
منذر الخطيب

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ادارة الموظفين
دائرة الملفات الشخصية

تقرير بعدد الموظفين المؤقتين والمتعاقدين والأجراء والعاملين

٢٠٠١/٩/٢٩ بالفاتورة والمتعاملين وبأي صفة أخرى في الإدارات العامة وحاجتها والفائض لديها

اسم الادارة العامة	الحاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	الحاجة	أجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	أخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
١- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية			١		–		–	–	–	–		١
٢- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء			٢٦		٩		–	–	١	١٧		٣٦
٣- ديوان المحاسبة			٧		٨		–	–	١	١٦		١٦
٤- مجلس الخدمة المدنية			١٩		٨		–	–	١	٢		٢٨
٥- التفتيش المركزي			٦	٣٦	٢٤	٨	–	–	٣	١٢	٤٤	٣٣
٦- الإحصاء المركزي			٧		٩		–	–	١		٣٤	١٧
٧- الهيئة العليا للتأديب	٦		١		–		١	–	–		٦	٢
وزارة العدل												
٨- المديرية العامة للعدل			١٤		٥٤		–	–	–	٦٣	–	٦٨
وزارة الخارجية والمغتربين												
٩- الأمانة العامة			٤٠		٤		–	–	٢	–	–	٤٦
١٠- المديرية العامة للمغتربين	٤٤		٢		–		–	–	–	١١	٤٤	٢
مجموع الصفحة	٥٠		١٢٣	٣٦	١١٦	٨	١	–	٩	١٢١	١٢٨	٢٤٩

اسم الادارة العامة	حاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	حاجة	اجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	اخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
وزارة الداخلية والبلديات												
١١- المصلحة الادارية المشتركة	٦										٦	-
١٢- مديرية الداخلية العامة	٩٦		١		٥		-	-	-		٩٦	٦
١٣- المديرية العامة للأحوال الشخصية	٦٤		٢٧		٢		-	-	٣	٢٧	٦٤	٣٢
١٤- المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين		٥	-	٣	١٠		-	-	١	١٥	٣	١٦
١٥- المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية			٩		٧		١	٨	٤	٣٠		٢٩
١٦- مديرية الدفاع المدني			-		١		-	-	-	-		١
١٧- محافظة بيروت			١		-		-	-	-			١
١٨- محافظة جبل لبنان	٧		-		٢		-	-	-		٧	٢
١٩- محافظة لبنان الشمالي			-		١		-	-	-	٩		١
٢٠- محافظة لبنان الجنوبي			-	٣	-		-	-	-		٣	-
٢١- محافظة البقاع			-		١		-	-	-	-		١
٢٢- محافظة النبطية			-		-		-	-	-			-
وزارة المالية												
٢٣- المديرية المالية العامة			٣٥		٢٥		٤	٤	٣٨٣		م.اختصاص برمجة	٤٥١
٢٤- مديرية الانصيب الوطني			١		١		-	-	-			٢
٢٥- مديرية الشؤون العقارية	١٣٢	١	٤		٩٣	١٦٢	٩٣	-	٣٤	١٠٨	٢٩٤	٢٢٥
٢٦- ادارة الجمارك العامة	٢٢		-		٢		-	-	١		٢٢	٣
مجموع الصفحة	٣٢٧	٦	٧٨	٦	١٥٠	١٦٢	٩٨	١٢	٤٢٦	١٨٩	٤٩٥	٧٧٠

اسم الادارة العامة	حاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	حاجة	اجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	اخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
وزارة الأشغال العامة والنقل												
٢٧- المديرية الإدارية المشتركة	٣٣		١		١٨		١	-	-	١٨	٣٣	٢٠
٢٨- المديرية العامة للطرق والمباني والإقليميات		١٦	١٩		٣٩١		٤	-	٨			٤٣٨
٢٩- المديرية العامة للتنظيم المدني		١٥	٦		١٧		-	-	٣	١		٤١
٣٠- المديرية العامة للطيران المدني	١٠٤		٨		٢		١	-	٤٣	٩٦	-١٠٤ حد أدنى ٨	٥٤
٣١- المديرية العامة للنقل البري والبحري			٤	٣	١		-	-	٥		٣	١٠
وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي												
٣٢- المصلحة الإدارية المشتركة			-		١		-	-	٦			٧
٣٣- المديرية العامة للتربية			-		-		-	-	-	١	٥٥	-
٣٤- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني			١١		٤٥		١١	-	٨	٤٨		٧٥
٣٥- المديرية العامة للتعليم العالي												
وزارة الصحة العامة												
٣٦- المديرية العامة للصحة العامة	١٩٥		٧٩٤		٥٣٦		-	-	١١٨		١٩٥	١٤٤٨
وزارة الاقتصاد والتجارة												
٣٧- المديرية العامة للاقتصاد والتجارة		٣	١٢	٩	٣٠		-	-	٣	١٠	٩(موافق ٣)	٤٨
٣٨- المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	١٤	٩	-		١		-	-	١	١١	١٤	١١
وزارة الزراعة												
٣٩- المديرية العامة لوزارة الزراعة	٧٠٢		٣٩		٣٢٢		٨	-	٣٢	٢٠٥	٧٠٢	٤٠١
مجموع الصفحة	١٠٤٨	٤٣	٨٩٤	١٢	١٣٦٤		٢٥	-	٢٢٧	٣٩٠	١١١٥	٢٥٥٣

اسم الادارة العامة	حاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	حاجة	اجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	اخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
٤٠- المديرية العامة للتعاونيات	٢		–		٣		–	–	–	–	٢	٣
وزارة الاتصالات												
٤١- المصلحة الادارية المشتركة			–		٤		–	–	٢	٧		٦
٤٢- المديرية العامة للبريد			–		٨		–	–	–			٨
٤٣- المديرية العامة لإنشاء وتجهيز المواصلات السلكية واللاسلكية			١		٣٥		–	–	٤			٤٠
٤٤- المديرية العامة لاستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية			١		٩٧		–	–	٥			١٠٣
٤٥- إدارة المراقبة العامة			–		–		–	–	–	–	لا حاجة	–
وزارة العمل												
٤٦- المديرية العامة لوزارة العمل	٦٦		٧		١٨		–	–	٢	٢٢	٦٦	٢٧
وزارة الإعلام												
٤٧- المديرية العامة للإعلام	٢٤٣		٥		٥٠		–	١٣٦٣	١٤	١٣٦٣	٢٤٣	١٤٣٢
وزارة الطاقة والمياه												
٤٨- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	٤٢		١٤		١٥		–	–	٢	٣١	٤٢	٣١
٤٩- المديرية العامة للاستثمار	١٦		٧		١٤		–	–	–	٥	١٦	٢١
٥٠- المديرية العامة للنفط	٢١		–		–		–	–	–	–	٢١	–
مجموع الصفحة	٣٩		٣٥		٢٤٤		–	١٣٦٣	٢٩	١٤٢٨	٣٩٠	١٦٧١

اسم الادارة العامة	حاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	حاجة	اجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	اخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
وزارة السياحة												
٥١- المديرية العامة للشؤون السياحية	٦	١٤	٦٢	٧	١		٥	–	–	٧	١٣	٨٢
وزارة الثقافة												
٥٢- المديرية العامة للثقافة			١٧		١		–	٩٨	٢	٥٩		١١٨
٥٣- المديرية العامة للآثار			١٨		١٠٦		٤	–	٢	١٠		١٣٠
وزارة البيئة												
٥٤- المديرية العامة للبيئة	٢١		١٢	١٧	١		–	–	–		٣٨	١٣
وزارة المهجرين												
٥٥- المديرية العامة للمهجرين	حاجة ٢٧- مؤقت		٣١		–		–	٢٠٨	١	٢٤٣	٢٧(م.مؤقت)	٢٤٠
وزارة الشباب والرياضة												
٥٦- المديرية العامة للشباب والرياضة			٢٢	٢	٤		–	–	–	٤	٢	٢٦
وزارة الشؤون الاجتماعية												
٥٧- المديرية العامة للشؤون الاجتماعية	٣٤٠		٣	١٥	٨	١٧	–	–	١		٣٧٢+مضيف ١٢	١٢
وزارة الصناعة												
٥٨- المديرية العامة للصناعة	٧٠		٤		٢		٤	–	–	١٠	٧٠	١٠
٥٩- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية			١٨	٨	٣		–	–	١		٨	٢٢
مجموع الصفحة	٤٣٧	١٤	١٨٧	٤٩	١٢٦	١٧	١٣	٣٠٦	٧	٣٣٣	٥٤٢	٦٥٣
المجموع العام	١٩٠١	٦٣	١٣١٧	١٠٣	٢٠٠٠	٣٥٧	١٣٧	١٦٨١	٦٩٨	٢٤٦١	٢٦٧٠	٥٨٩٦

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإ

مركز مشاريع ودراسات القطاع الـ

ادارة الموظفين

دائرة الملفات الشخصية

٢٠٠١/٩/٢٩

تقرير بعدد الموظفين المؤقتين والمتعاقدين والأجراء والعاملين بالفاتورة والمتعاملين وبأي صفة أخرى في المؤسسات العامة وحاجتها والفائض لديها

اسم المؤسسة العامة	الحاجة- مستخدمين	موظف مؤقت	متعاقد	الحاجة	أجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	أخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
الجامعة اللبنانية		٥	٨٩		١٥١٨		٩٨		١٨٠			١٨٩٠
الصندوق المركزي للمهجرين		١	٣١		١			١	١٤٢	-		١٧٦
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								٤				٤
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات			٢٥		١		-	-	-		-	٢٦
المؤسسة العامة للاسكان		٥	١٧		١٠		-	-	-	-	-	٣٢
المؤسسة العامة للاسواق الاستهلاكية		-	٢٧		-		-	٩	-		-	٣٦
المجلس الوطني للبحوث العلمية			٤٣		١٧		-	-	٧	-		٦٧
المركز التربوي للبحوث والانماء			٢٤٣		٢٢		٦٢	٤	٦٠	٢٧٩		٣٩١
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني			٢٣		-		٢٧	-	-	-		٥٠
تعاونية موظفي الدولة	٩٩		٦٢		٤		-	-	٧		٩٩	٧٣
لجنة الرقابة على هيئات الضمان			٧		-		-	-	-			٧
مؤسسة المحفوظات الوطنية			١٦		٩		-	-	-		-	٢٥
مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية			٣		-		-	-	-			٣
مؤسسة اليسار			-		-		٢	-	-			٢
مجلس الانماء والاعمار			٣				١					٤
مجموع الصفحة	٩٩	١١	٥٨٩		١٥٨٢		١٩٠	١٨	٣٩٦	٢٧٩	٩٩	٢٧٨٦

اسم المؤسسة العامة	الحاجة- مستخدمين	موظف مؤقت	متعاقد	الحاجة	أجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	أخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
مجلس الجنوب	٩٦(م.مؤقت)	٢٥	٣٤	–	١٤		١١	٢	٣٨٧	٤٢٥	٩٦	٤٧٣
مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية		٦٩	٨		٢٣		–	–	–			١٠٠
مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت		–	٥		٦			–				١١
مركز سلامة الطيران		–	–		٦		–	–	–		–	٦
مستشفى قرطبا الحكومي		–	٢						١٢			١٤
مصلحة استثمار مرفأ صور	٦	–			١		١	–	١	–	٦	٣
مصلحة استثمار مرفأ صيدا	٥	–					٦	–	–		٥	٦
مصلحة استثمار مرفأ طرابلس		–	٣		٤		٢٢	–	–			٢٩
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية		–	٢٩		٦٤		–	–	١	٣٥		٩٤
مصلحة المدينة الرياضية		–	–		٦		–	–	–	١١		٦
مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك	٦٢٨	–	٤٢٩		٥٩				٤	٤٢٨	٦٢٨	٤٩٢
مصلحة كهرباء لبنان	٢٥	٢٠	٦٤		١٤	١٧٥	٢	–	٣٠	–	٢٠٠	١٣٠
مصلحة مياه الباروك			٢	١٤	١٧٦		٤	–	٣	١٦٢	١٤(متعاقد او اجير)	١٨٥
مصلحة مياه البترون للشفة والري			–		١٥		١	–	٢٨			٤٤
مصلحة مياه المنية-الضنية للشفة والري	٦٥				٤٦						٦٥	٤٦
مصلحة مياه القبيات					٤١							٤١
مصلحة مياه الكورة للشفة					٧	٣٧	٣٠	–		٧	٣٧	٣٧
مصلحة مياه المتن					٣٠		٢٥	٩	١	–		٦٥
مجموع الصفحة	٨٢٥	١١٤	٥٧٦	١٤	٥١٢	٢١٢	١٠٢	١١	٤٦٧	١٠٦٨	١٠٥١	١٧٨٢

اسم المؤسسة العامة	حاجة- مستخدمين	موظف مؤقت	متعاقد	حاجة	اجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	اخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
مصلحة مياه بشري للشفة والري					١٢		–	–	٤	١٧		١٦
مصلحة مياه بعلبك – الهرمل			٢		٩٤		–	–	٩٧		–	١٩٣
مصلحة مياه بيروت			٧		٢١٨				٤			٢٢٩
مصلحة مياه جبل عامل	٤٥		–		٦	٢٥	٤٩	–	١		٧٠	٥٦
مصلحة مياه جبيل للشفة والري			١		٨٩		–	–	٦			٩٦
مصلحة مياه زحلة وجوارها	١				١٠٥				٣	١٠٦	١	١٠٨
مصلحة مياه زغرتا وقضائها للشفة والري												
مصلحة مياه شمسين	٩٦		١		١٥		–	–	–	–	٩٦	١٦
مصلحة مياه صور	٢		٢		٢٧		٨	–	٦		٢	٤٣
مصلحة مياه صيدا	١٧				١٣		١٠	–	٢		١٧	٢٥
مصلحة مياه طرابلس	٥٧				٤٣					–	٥٧	٤٣
مصلحة مياه عكار للشفة والري					٢١	٦٦				–	٦٦	٢١
مصلحة مياه عين الدلبة	١		١٩		٧١					–	١	٩٠
مصلحة مياه كسروان والفتوح			١٥		١٢		١٠٢		٤			١٣٣
مصلحة مياه نبع الطاسة وتوابعها	٧٧		٦		٤٧		٤٠	٣٢		٩٨	٧٧	١٢٥
معرض رشيد كرامي الدولي			١		١							٢
مكتب تنفيذ المشروع الأخضر-ملاك مؤقت		١٦	١٧		٥٤		–	–	٤٥			١٣٢
المؤسسة الوطنية للاستخدام	٢٩										٢٩	
مجموع الصفحة	٣٢٥	١٦	٧١		٨٢٨	٩١	٢٠٩	٣٢	١٧٢	٢٢١	٤١٦	١٣٢٨

اسم المؤسسة العامة	حاجة- مستخدمين	موظف مؤقت	متعاقد	حاجة	اجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	اخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
المديرية العامة للأمن العام			٩		٣٥	١٦		(حاجة ١٠متعامل)	١	١٥	٢٦	٤٥
المديرية العامة لأمن الدولة			١٦		٢٣				١			٤٠
المديرية العامة للأمن الداخلي			٨٧		٤٨		٩	٥	٢٠			١٦٩
دار الفتوى	٩				٩	٢					١١	٩
المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى					٣				٢			٥
القضاء المذهبي الدرزي					٧							٧
المحاكم الشرعية السنية					٢٣				٣			٢٦
المحاكم الشرعية الجعفرية		١			٥		٣		٢			١١
مجموع الصفحة	٩	١	١١٢		١٥٣	١٨	١٢	٥	٢٩	١٥	٣٧	٣١٢
المجموع العام	١٢٥٨	١٤٢	١٣٤٨	١٤	٣٠٧٥	٣٢١	٥١٣	٦٦	١٠٦٤	١٥٨٣	١٦٠٣	٦٢٠٨

ادارة الموظفين

دائرة الملفات الشخصية

٢٠٠١/١٠/١

تقرير بعدد الموظفين المؤقتين والمتعاقدين والأجراء والعاملين بالفاتورة والمتعاملين وبأي صفة أخرى في البلديات وحاجتها والفائض لديها

اسم البلدية	الحاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	الحاجة	أجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	أخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
اتحاد بلديات الجرد الأعلى - بحمدون									٣			٣
اتحاد بلديات صيدا والزهراني		١			٣٣		١٤		٢			٥٠
بلدية البابلية					١		٢					٣
بلدية الزرارية							٣					٣
بلدية السكسكية					٣							٣
بلدية الصرفند					٣		٢		٣			٨
بلدية الميناء			١				٠				لا حاجة	١
بلدية النبطية												
بلدية بيروت		١	٥١		٩٦٤		١	-	١٣٨	١٠		١١٥٥
بلدية تفاحتا			١					١				٢
بلدية صيدا					٤		٢٩		١			٣٤
بلدية طرابلس			١١							١١		١١
بلدية عازور									١			١
بلدية عين زبدة					٢							٢
مجموع الصفحة	-	٢	٦٤	-	١٠١٠	-	٥١	١	١٤٨	٢١	-	١٢٧٦

اسم البلدية	الحاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	الحاجة	أجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	أخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
بلدية كفرشلان	٣										٣(عدم امكانية ملء الشواغر)	
بلدية لالا									٢			٢
بلدية مجدليون					١		–		١			٢
بلدية رشميا	٣										٣	
بلدية حاريص – قضاء بنت جبيل	٢										٢	
بلدية حمانا	١										١	
بلدية دير عمار – المنية الضنية	٢										٢	
بلدية مراح السرج " "	٣										٣	
بلدية عاصون " "	١										١(غير مطلوب لعدم الامكانية)	
بلدية كفرحبو " "	٣										٣	
بلدية بيت الفقس " "	٢										٢	
بلدية سير " "	٥										٥	
بلدية دير نبوح " "	٣										٣	
بلدية المنية " "	٢٣										٢٣	
بلدية بقاعصفرين " "	٤										٤	
بلدية مرجبا – المتن	٤										٤(الحاجة غير قائمة)	
مجموع الصفحة	٥٩	–	–	–	١	–	–	–	٣	–	٥٩	٤

اسم البلدية	الحاجة- موظفين	موظف مؤقت	متعاقد	الحاجة	أجير	حاجة	عامل بالفاتورة	متعامل	أخر	الفائض	مجموع الحاجة	مجموع الموجود
بلدية غابة بولونيا	٢										٢	
اتحاد بلديات الفيحاء	١٢٢					١٥					١٣٧	
بلدية بقرصونا – القطين	٤										٤	
بلدية القلمون	٢										٢	
بلدية البداوي					٩							٩
بلدية الشويفات										٨٤		
بلدية جبشيت										٥		
بلدية بشامون										٥		
مجموع الصفحة	١٣٠	–	–	–	٩	١٥	–	–	–	٩٤	١٤٥	٩
المجموع العام	١٨٩	٢	٦٤	–	١٠٢٠	١٥	٥١	١	١٥١	١١٥	٢٠٤	١٢٨٩